

جامعة الأزهر الشريف  
كلية أصول الدين بالقاهرة  
قسم الدعوة والثقافة الإسلامية

بحث علمي نشره في حولة الكلية  
بعنوان

# أسس النظام الاقتصادي في الإسلام وأثرها في تحقيق الأمن في المجتمع

إعداد

دكتور / مصباح منصور موسى مطاوع  
أستاذ مساعد بقسم الدعوة والثقافة الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

٢٥	١- مقدمة
٢٧- ٢٨	٢- أهمية الموضوع
٢٩	٣- أهداف البحث
٣٧- ٣٨	٤- منهجية البحث
٣٧	٥- الإطار النظري
٣٧	٦- الإطار المنهجي
٣٧	٧- الإطار المنهجي
٣٧	٨- الإطار المنهجي
٣٧	٩- الإطار المنهجي
٣٧	١٠- الإطار المنهجي
٣٧	١١- الإطار المنهجي
٣٧	١٢- الإطار المنهجي
٣٧	١٣- الإطار المنهجي
٣٧	١٤- الإطار المنهجي
٣٧	١٥- الإطار المنهجي
٣٧	١٦- الإطار المنهجي
٣٧	١٧- الإطار المنهجي
٣٧	١٨- الإطار المنهجي
٣٧	١٩- الإطار المنهجي
٣٧	٢٠- الإطار المنهجي
٣٧	٢١- الإطار المنهجي
٣٧	٢٢- الإطار المنهجي
٣٧	٢٣- الإطار المنهجي
٣٧	٢٤- الإطار المنهجي
٣٧	٢٥- الإطار المنهجي
٣٧	٢٦- الإطار المنهجي
٣٧	٢٧- الإطار المنهجي
٣٧	٢٨- الإطار المنهجي
٣٧	٢٩- الإطار المنهجي
٣٧	٣٠- الإطار المنهجي
٣٧	٣١- الإطار المنهجي
٣٧	٣٢- الإطار المنهجي
٣٧	٣٣- الإطار المنهجي
٣٧	٣٤- الإطار المنهجي
٣٧	٣٥- الإطار المنهجي
٣٧	٣٦- الإطار المنهجي
٣٧	٣٧- الإطار المنهجي
٣٧	٣٨- الإطار المنهجي
٣٧	٣٩- الإطار المنهجي
٣٧	٤٠- الإطار المنهجي
٣٧	٤١- الإطار المنهجي
٣٧	٤٢- الإطار المنهجي
٣٧	٤٣- الإطار المنهجي
٣٧	٤٤- الإطار المنهجي
٣٧	٤٥- الإطار المنهجي
٣٧	٤٦- الإطار المنهجي
٣٧	٤٧- الإطار المنهجي
٣٧	٤٨- الإطار المنهجي
٣٧	٤٩- الإطار المنهجي
٣٧	٥٠- الإطار المنهجي
٣٧	٥١- الإطار المنهجي
٣٧	٥٢- الإطار المنهجي
٣٧	٥٣- الإطار المنهجي
٣٧	٥٤- الإطار المنهجي
٣٧	٥٥- الإطار المنهجي
٣٧	٥٦- الإطار المنهجي
٣٧	٥٧- الإطار المنهجي
٣٧	٥٨- الإطار المنهجي
٣٧	٥٩- الإطار المنهجي
٣٧	٦٠- الإطار المنهجي
٣٧	٦١- الإطار المنهجي
٣٧	٦٢- الإطار المنهجي
٣٧	٦٣- الإطار المنهجي
٣٧	٦٤- الإطار المنهجي
٣٧	٦٥- الإطار المنهجي
٣٧	٦٦- الإطار المنهجي
٣٧	٦٧- الإطار المنهجي
٣٧	٦٨- الإطار المنهجي
٣٧	٦٩- الإطار المنهجي
٣٧	٧٠- الإطار المنهجي
٣٧	٧١- الإطار المنهجي
٣٧	٧٢- الإطار المنهجي
٣٧	٧٣- الإطار المنهجي
٣٧	٧٤- الإطار المنهجي
٣٧	٧٥- الإطار المنهجي
٣٧	٧٦- الإطار المنهجي
٣٧	٧٧- الإطار المنهجي
٣٧	٧٨- الإطار المنهجي
٣٧	٧٩- الإطار المنهجي
٣٧	٨٠- الإطار المنهجي
٣٧	٨١- الإطار المنهجي
٣٧	٨٢- الإطار المنهجي
٣٧	٨٣- الإطار المنهجي
٣٧	٨٤- الإطار المنهجي
٣٧	٨٥- الإطار المنهجي
٣٧	٨٦- الإطار المنهجي
٣٧	٨٧- الإطار المنهجي
٣٧	٨٨- الإطار المنهجي
٣٧	٨٩- الإطار المنهجي
٣٧	٩٠- الإطار المنهجي
٣٧	٩١- الإطار المنهجي
٣٧	٩٢- الإطار المنهجي
٣٧	٩٣- الإطار المنهجي
٣٧	٩٤- الإطار المنهجي
٣٧	٩٥- الإطار المنهجي
٣٧	٩٦- الإطار المنهجي
٣٧	٩٧- الإطار المنهجي
٣٧	٩٨- الإطار المنهجي
٣٧	٩٩- الإطار المنهجي
٣٧	١٠٠- الإطار المنهجي

## بسم الله الرحمن الرحيم

### المقدمة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن اتبع

هداه.

### أما بعد :

فمن الملاحظ أن العصر الحاضر يشهد إخفاق النظريات الاقتصادية الوضعية في تحقيق الأمن النفسي والروحي والمادي للإنسان، حيث نظرت تلك النظريات للإنسان على أنه كائن عضوي كل همه إشباع غرائزه وشهوته وحاجته المادية، دون أية اعتبارات أخلاقية أو روحية. وكان من نتيجة ذلك أن تفاقمت المشكلات سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي من بطالة وتضخم والمحلال أسري وتفلت أخلاقي وذوبان للهوية .

ويرجع ذلك في المقام الأول إلى طبيعة تلك النظريات الاقتصادية الوضعية ، حيث اعتمدت على العقل كمصدر للمعرفة، رغم أن العقل لا يدرك كل شيء ، أما النظام الاقتصادي الإسلامي فهو لا يلغي العقل بل يسمو بشأنه في إطار دائرة تحكمه من الكتاب والسنة، وبذلك يمارس العقل دوره كأداة لاكتساب المعرفة وليس مصدرا وحيدا للمعرفة فلا اصطدام بين العقل والدين فالله الذي خلق العقل هو الذي أنزل له الدين لإرشاده.

إن النظام الاقتصادي في الإسلام يستمد أسسه ومنهجه من الإسلام ذاته وما وضعه الله من ضوابط وأحكام تحقق للبشرية جمعاء الأمن الروحي والمادي ، كما قال سبحانه وتعالى في قرآنه : ﴿لَا يُلَاقِي قَرْشٌ إِلَّا فِيهِمْ رَحْلَةَ الشَّاءِ وَالصِّيفِ فَلْيُعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ (قریش



فهو نظام عقائدي يرتبط ارتباطاً عضوياً ووثيقاً بعقيدة التوحيد عبادة وإيماناً وأخلاقاً، ويراعي الفطرة الإنسانية، ويرسخ مفاهيم الأخلاق الفاضلة، ويؤكد على سد حاجات المجتمع. إن غاية النظام الاقتصادي في الإسلام هو تمكين الإنسان من القيام بالمهمة التي وكله الله تعالى بها على الأرض وهي البناء والتعمير والإصلاح، وليس التخريب والهدم والتدمير، فالمنهج الاقتصادي في الإسلام منهج متكامل بدءاً من قضية الاستخلاف باعتبار أن المال مال الله تعالى والبشر مستخلفون فيه وفقاً لإرادة الله تعالى - المالك الحقيقي للمال - ، ومروراً بالقواعد التي تحكم الأرباح وتوزيع الثروة وتداولها. والإسلام دين يأمر بالأخذ بمواطن القوة - ومنها القوة الاقتصادية - كوسيلة لتحقيق غاية الإنسان في الأرض ولا ينظر إليها كغاية في حد ذاتها - كما في المنظومة الغربية - التي تؤدي في نهاية المطاف إلى الإفساد في الأرض ، قال تعالى : ﴿ وَاتَّبِعْ فِيمَا أَنْتَ أَمْرٌ أَلَّا تَكُونَ مِنَ الْخَاسِرِينَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الْبَشَرِ إِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (القصص/ ٧٧). إن قوة علم الاقتصاد الإسلامي تبدو في كونه علماً توجيهياً لا يقتصر على السلوك الاقتصادي من إنتاج واستهلاك وتوزيع وتدبير فحسب ، بل يتعدى ذلك إلى التوجيه نحو السلوك الإنساني الرشيد الذي يحقق التوازن بين الجانب النفسي والجانب المادي بميزان العدل والإحسان الإلهي الذي أمر الله تعالى به في قوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ (النحل/ ٩٠).

وفي هذا الإطار تأتي أهمية هذا البحث الذي يضع بين يدي كل من القارئ العادي والمتخصص رؤية واضحة وميسرة لجوانب الاقتصاد الإسلامي .

وهو يتكون من ( مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة )

أما المقدمة ، ففيها بيان بأهمية الموضوع ، وأسباب اختياري له .

**المبحث الأول :** مفهوم الاقتصاد الإسلامي وأركانه الرئيسية .

**المبحث الثاني :** أسس الاقتصاد الإسلامي وأهدافه .

**المبحث الثالث :** دور أسس النظام الاقتصادي في تحقيق الأمن .

**المبحث الرابع :** مشاكل اقتصادية وعلاجها في الإسلام .

ويشتمل على :

- مشكلة التسول وعلاجها في الإسلام .

- مشكلة البطالة وعلاجها في الإسلام .

- الخاتمة : وفيها أهم نتائج البحث .

والله تعالى أسأل أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يكون علماً ينفع به ، وصدقة جارية يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .



## المبحث الأول

## مفهوم الاقتصاد الإسلامي وأركانه الرئيسية

**أولاً :** مفهوم علم الاقتصاد بوجه عام :

هو العلم الذي يتناول تفسير الحياة الاقتصادية وأحداثها وظواهرها، وربط تلك الأحداث والظواهر بالأسباب والعوامل العامة التي تتحكم فيها .

وقيل : هو العلم الذي يبحث في كيفية إدارة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإنتاج أمثل ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية من متطلباتها المادية التي تتسم بالوفرة والتنوع في ظل إطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع ، كما يبحث في الطريقة التي توزع بها هذا الناتج الاقتصادي بين المشاركين في العملية الإنتاجية بصورة مباشرة ( وغير المشتركين بصورة غير مباشرة ) في ظل الإطار الحضاري نفسه<sup>١</sup>

أو هو عبارة عن الطريقة التي يفضل المجتمع اتباعها في حياته الاقتصادية وحل مشاكلها العملية<sup>٢</sup>.

وعلى هذا الأساس لا يمكن أن نتصور مجتمعاً دون مذهب اقتصادي ، لأن كل مجتمع يمارس إنتاج الثروة وتوزيعها لا بد له من طريقة يتفق عليها في تنظيم هذه العمليات الاقتصادية، وهذه الطريقة هي التي تحدد موقفه المذهبي من الحياة الاقتصادية .

وحين يدرس أي مذهب اقتصادي يجب أن يتناول من ناحية : طريقته في تنظيم الحياة الاقتصادية ، ومن ناحية أخرى : رصيده من الأفكار والمفاهيم التي يرتبط المذهب بها .

١ - الاقتصاد الإسلامي - مقوماته ومناهجه . د . ابراهيم دسوقي أباطة ص ٦ . دار لسان العرب / لبنان / منشورات يوسف خياط ..  
دار صفان للنشر والتوزيع ط ١٩٩٨ م . - انظر . علم الاقتصاد ونظرياته . د . طارق الحاج . ص ١٣ .

## ثانياً : مفهوم علم الاقتصاد في الإسلام :

علم الاقتصاد في الإسلام : يقصد به المنهج الذي تتجسد فيه الطريقة الإسلامية في تنظيم الحياة الاقتصادية ، بما يملك هذا المنهج ويدل عليه من رصيد فكري يتألف من المبادئ الأخلاقية والأفكار العلمية الاقتصادية أو التاريخية التي تصل بمسائل الاقتصاد أو بتحليل تاريخ المجتمعات البشرية<sup>١</sup> .

**ثالثاً :** أركان النظام الاقتصادي في الإسلام :

الاقتصاد الإسلامي يتألف من أركان ثلاثة وهي :

**الركن الأول :** مبدأ الملكية المزدوجة :

الإسلام يعترف بالملكية الخاصة ، والملكية العامة ، ويخصص لكل منهما حقلاً خاصاً تعمل فيه ، ولا يعتبر شيئاً منهما شذوذاً واستثناءً ، أو علاجاً مؤقتاً اقتضته الظروف .

ويقصد بالملكية الخاصة : التي يختص الفرد بتملكها دون غيره ، والملكية العامة : هي الملك المشاع لأفراد المجتمع .

والاقتصاد الإسلامي يقوم على هاتين الملكيتين في آن واحد، ويحقق بهما التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة طالما لم يكن ثمة تعارض بينهما؛ وكان التوفيق بينهما ممكناً ، أما لو حصل التعارض فإن الإسلام يقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد ، ومن الأدلة على ذلك :

- قوله صلى الله عليه وسلم " لا يبيع حاضر لباد " (٢) يعني أن يكون له سميراً فيرفع السعر على الناس بأعلى مما لو باع البادي بنفسه .

١ - انظر . مفهوم الاقتصاد في الاسلام . د . محمود الخالدي . ص ٩ . مكتبة الرسالة الحديثة ط ١٩٨٦ م ..

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الشروط باب ما لا يجوز من الشروط في النكاح برقم (٢٥٧٤) من حديث أبي هريرة ..



- قوله صلى الله عليه وسلم: «لا تلقوا الركبان»<sup>(١)</sup> فالملتقي يشتري بسعر أقل وسيبيع الناس بسعر أعلى، وهو فرد قد حرم الناس من الشراء من الركبان أنفسهم بسعر أقل.

- أجاز بعض الفقهاء إخراج الطعام من يد محتكره قهراً وبيعه على الناس<sup>(٢)</sup>.

وسأين هنا مجالات ومصادر وأهداف كل نوع من أنواع الملكية حتى يتضح الأمر وذلك فيما يلي:

النوع الأول: الملكية الخاصة:

أ - مجالاها:

يتلخص أهم مجالات الملكية الخاصة في:

١- البيع والشراء: ودليله قوله تعالى: «وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ» [البقرة: ٢٧٥] وقوله «وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ» [البقرة: ٢٨٢] وقول النبي -صلى الله عليه وسلم:

«التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء»<sup>(٣)</sup>.

٢- العمل بأجر: فقد جاءت النصوص المرغبة بالعمل الخاص والكسب المباح كما في قوله -صلى الله عليه وسلم-: «ما أكل أحد طعاماً خيراً من أن يأكل من عمل يده وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده»<sup>(٤)</sup> وفي الحديث: «نهي عن استئجار الأجير حتى يتبين له أجره»<sup>(٥)</sup>.

(١) أخرجه البخاري في كتاب البيوع باب التهيء للبايع أن لا يحفل بالإبل والبقر والغنم برقم (٢٠٤٣) من حديث أبي هريرة.

(٢) انظر: الحسبة لابن تيمية ص ٧٩، والطرق الحكمية لابن القيم ص ١٨٥.

(٣) أخرجه الترمذي في كتاب: البيوع باب ما جاء في التجار وتسمية النبي صلى الله عليه وسلم إياهم برقم (١٢٠٩) من حديث أبي شعيب الخدرى رضى الله عنه وقال: حديث حسن.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب البيوع باب كسب الرجل وعمله بيده برقم (١٩٦٦) من حديث المقدم.

(٥) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٩٧/٤ وقال: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح.

٣- المزرعة: وهي من مصادر الملكية الخاصة وقد رغب الشرع فيها كما في قوله تعالى: «هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ» [الملك: ١٥]، وقول النبي -صلى الله عليه وسلم-: «ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة»<sup>(١)</sup>، وقوله -صلى الله عليه وسلم-: «إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فليغرسها»<sup>(٢)</sup>.

قال الإمام الماوردي: «أصول المكاسب الزراعة والتجارة .. والأرجح عندي أن أطيها الزراعة» لعموم نفعها وتحقيقها التوكل على الله<sup>(٣)</sup>.

٤- إحياء الموات: نعي بالموات الأرض الميتة الدائرة المنفكة عن الاختصاصات وعن ملك معصوم. ودليلها حديث النبي -صلى الله عليه وسلم-: «من أحيا أرضاً ميتة فهي له»<sup>(٤)</sup> وشروط إحياء الموات:

- أن لا تكون الأرض ملكاً لأحد من المسلمين أو غيرهم.

- أن لا تكون داخل البلد.

- أن لا تكون من المرافق العامة كالمنتزهات.

- أن يتحقق فيها إحياء الأرض في مدة أقصاها ثلاث سنين إما بعمل حائط منيع أو إجراء الماء أو غرس الشجر.

(١) أخرجه البخاري في كتاب المزارعة باب فضل الزرع والغرس إذا أكل منه برقم (٢١٩٥) من حديث أبي أيوب.

(٢) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٦٣/٤ من حديث أنس بن مالك، وقال: رواه البزار ورجاله ثقات ..

(٣) فتح الباري ٣٠٤/٤.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الشروط باب من أحيا أرضاً مواتاً موقوفاً على عمر برقم (٢٢١١).



- ٨- أهلية المحي بأن يكون قادراً على إحياء الأرض .  
 ٩- إذن الإمام، وهذا شرط عند الإمام أبي حنيفة، واشترطه الإمام مالك إذا كانت الأرض قريبة من البلد.<sup>(١)</sup>  
 ١٠- الصلابة والاعتدال : حث الإسلام على الصناعة وأخير النبي - صلى الله عليه وسلم - « أن زكريا كان نجاراً »<sup>(٢)</sup>  
 وقد ثبت أن أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كانوا عمال أنفسهم ، أي أنهم أهل حرفة وعمل<sup>(٣)</sup>.

٦- الاحتياط : يقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : « لأن يحتطب أحدكم حزمة على ظهره فيبيعها فيكف الله بها وجهه خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه »<sup>(٤)</sup>.

٧- الصيد : ومعناه : اقتناص حيوان حلال غير مملوك ولا مقدور عليه بآلة معتبرة بقصد الاصطياد<sup>(٥)</sup> ويدل على إباحته : قوله تعالى : ﴿ أَحْلَلْ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ ﴾ [المائدة : ٩٦] وقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحْلَلْ لَهُمْ قُلْ أَحْلَلْ لَكُمْ الطَّيْبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمُ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ [المائدة : ٤].

(١) انظر : الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٣-٢٢٦ ، بلغة السالك لأقرب المسالك ٤/٤ -

٨ ، المغني لابن قدامة ١٤٥/٨ - ١٨٣ .

(٢) أخرجه مسلم برقم (٢٣٧٩) .

(٣) أخرجه البخاري برقم (١٩٦٥) .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب البيوع باب كسب الرجل وعمله بيده برقم (١٩٦٨) من حديث أبي هريرة .

(٥) انظر : التعريفات للجرجاني ص ١٧٨ .

- ٨- إقطاع السلطان وجوائزه .  
 ٩- الجعل على عمل معلوم والسيق .  
 ١٠- قبول الهبة والعطية والهدية .  
 ١١- اللقطة .  
 ١٢- الوصايا والإرث .  
 ١٣- المهر والصداق .  
 ١٤- ما يأخذه المحتاج من أموال الزكاة والصدقة .  
 ١٥- ما يؤخذ من النفقة الواجبة كالزوجة تأخذ من زوجها والولد من والده .  
 إلى غير ذلك من المجالات التي شرحت بالتفصيل في كتب الفقه ، وهي تمكن الإنسان من الانتفاع بما يملكه عن طريق جهد أو عمل يبذله .

#### ب - أهم أهدافها :

- ١- تعبئة الأفراد للعمل على تنمية البلاد زراعياً وصناعياً ، وإشعارهم بدورهم المهم في عمارة الأرض ، وفي ذلك مصالح عظيمة للفرد والمجتمع .  
 ٢- تحقيق الخير والرفاهية للأفراد والنفع العام للمجتمع عن طريق المنافسة العادلة بين المنتجين .

٣- عدم إشغال الدولة بأمور انتاجية يتمكن الأفراد من تحقيقها .

٤- إشباع غريزة حب المال وتوظيفها في المجال الذي فطرها الله عليه .

#### النوع الثاني : الملكية العامة :

أ - مجالات الملكية العامة كثيرة يتمثل أهمها في :

الأوقاف الخيرية : والوقف معناه : "تحبيس الأصل وتسهيل المنفعة"<sup>(١)</sup> ، وهذه المنفعة لا يختص فرد بملكيتها بل هي عامة لكل من يستحق الوقف . واشترط الفقهاء

(١) المغني لابن قدامة ١٨٤/٨ .



أن يكون . على فعل معروف كبناء المساجد ورعاية العلم وأهله، وعمل المستشفيات، والنفقة على المحتاجين وما ينفع الناس.

الحمى: وهو: أن يحمي الإمام جزءاً من الأرض الموات المباحة لمصلحة المسلمين دون أن تختص بفرد معين منهم<sup>(١)</sup>. فالحمى ينقل الأرض الموات حتى تكون ملكاً للمسلمين تخدم مصالحهم. ودليله: حمى النبي -صلى الله عليه وسلم- أرض النقيع في المدينة وجعلها لخير المسلمين<sup>(٢)</sup>. ومن الأدلة أيضاً: أن أبا بكر حمى أرض الربرة، وكذا عمر رضى الله عنهما<sup>(٣)</sup>.

الحاجات الأساسية: كالماء والكأ والنار، فهذه الأمور مملوكة لجميع الناس لا يجوز لفرد أن يمتلكها دونهم، لأنها حاجات ضرورية وجدت دون مجهود يقدمه الفرد لاستخراجها، فلا يستأثر بها أحد دون الآخرين، فإذا نزل المسلمون بأرض فلهم أن يرعوا أنعامهم من النبات الذي أخرجه الله عز وجل، وكذا يردوا الماء الذي فيه والذي لا يدخل للإنسان في استخراجها والعمل على إنشائه، ودليله: حديث أبيض بن حمال لما وفد على النبي -صلى الله عليه وسلم- استقطعه الملح فقطع له، فلما ولى قال رجل من المجلس أتدري ما اقتطعت له إنما اقتطعت الماء العذ قال: فانتزعه منه<sup>(٤)</sup>.

المعادن: هي ما أودعه الله في هذه الأرض من مواد برية وبحرية ظاهرة أو باطنة لينتفع بها الناس من حديد ونحاس وبتروول وذهب وفضه وملح وغير ذلك، ولا خلاف بين الفقهاء في أن المعادن إذا ظهرت في أرض ليست مملوكة لأحد تكون

(١) انظر: الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٣٣.

(٢) أخرجه لبخاري برقم (٢٢٤١).

(٣) الصنف لابن أبي شيبة (٢٣١٩٣).

(٤) أخرجه الترمذي برقم (١٣٨٠) وقال: حديث غريب وعليه العمل عند أهل العلم.

ملكاً للدولة أي تدخل في ملكية الأمة العامة، وقد يشور الخلاف إذا ظهرت هذه المعادن في أرض مملوكة ملكية خاصة، والراجح: ما ذهب إليه المالكية في أن ما يعثر عليه من معدن يكون ملكاً لبيت مال الدولة تنفقه على مصالح المسلمين قياساً على المنافع العامة وحاجة جميع الناس إليها<sup>(١)</sup>.

الجزية: وهي الأموال التي تؤخذ من البالغين من رجال أهل الذمة مقابل ما يتمتعون به من حقوق، وهي في مقابل عدم أخذ الزكاة من ملهم، وهي لا تجب إلا مرة في السنة ويراعى فيها العدل والرحمة وعدم تكليفهم فوق طاقتهم<sup>(٢)</sup>.

الخراج: وهو المال الذي يُجبى ويؤتى به لأوقات محددة من الأراضي التي ظهر عليها المسلمون من الكفار، أو تركوها في أيديهم بعد مصالحتهم عليها، والأراضي المملوكة لغير المسلمين لا يؤخذ منها زكاة فاكفي بالخراج بدلاً من ذلك<sup>(٣)</sup>.

خمس الغنائم: تقسم الأموال التي تغنم من الكفار إلى خمسة أقسام، واحد من هذه الأقسام يقسم على من في هذه الآية الكريمة: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ [الأنفال: ٤١]، وهو ما يسمى بخمس الغنائم<sup>(٤)</sup>، يدل على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن أخذ وبرة من جنب بعير فقال: "أيها الناس إنه لا يحل لي مما أفاء الله عليكم قدر هذه إلا الخمس، والخمس مردود عليكم"<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: المدونة ١٩٦/٣، الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٤٨.

(٢) انظر: الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٨٠-١٨١، المغني لابن قدامة ٢٠٢/١٣-٢٥٥.

(٣) الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٨٧-١٨٨.

(٤) انظر: بدائع الصنائع للكاساني ٦٩/٢، المغني ٦٠/١٣.

(٥) أخرجه النسائي برقم (٤١٣٨).



الأموال التي لا مالك لها ولا يعرف أصحابها كتركة من لا وارث له ، أو لا يرثه إلا أحد الزوجين ، فإن ما يتبقى يكون لبيت مال المسلمين . وكذلك الودائع والأموال السائبة التي لا يعرف مالكيها ، ويلحق بها أموال الرشوة فإنها تخرج عن ملك الراشي وتزد إلى بيت المال ، ولا يأخذها المرتشي كما فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - مع ابن اللبيرة فإنه لم يأمره برد الهدايا إلى أهلها<sup>(١)</sup> .

العشور المأخوذة من مال الحربين: فإذا دخل إلينا تاجر حربي بأمان أخذ منه العُشر عن كل مال للتجارة وجعل في بيت مال المسلمين<sup>(٢)</sup> ، ودليله أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كُتِبَ إليه في أناس من أهل الحرب يدخلون أرض الإسلام فيقيمون ، فكتب إليهم : إن أقاموا ستة أشهر فخذ منهم العشر وإن أقاموا سنة فخذ منهم نصف العشر ، وكذلك أهل منبج لما أرادوا أن يدخلوا أرض العرب للتجارة كتبوا إلى عمر رضى الله عنه يعرضون عليه الدخول فشاور الصحابة فأجمعوا على أن يأخذوا منهم العشر<sup>(٣)</sup> .

ب - أهم أهدافها :

١- استحقاق جميع الناس الثروة العامة ذات المنافع المشتركة سواء من الحاجات الضرورية أم غيرها ، والتوسعة على عامة المسلمين ، فالماء والكأ والنار والملح من الأشياء التي تقوم حياة البشر عليها فإذا احتكرها أي أحد استطاع أن يتحكم في مصير الناس .

٢- تأمين نفقات الدولة ، فالدولة ترعى الحقوق وتقوم بالواجبات وتسد الثغور وتجهز الجيوش وتقوم بما يسد حاجات الضعفاء واليتامى والمساكين وكذلك

(١) انظر: مشكل الآثار للطحاوي ٩/٢ .

(٢) انظر: المغني لابن قدامة ٢٢٧/١٣ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه برقم (١٠١١٨) .

الأمن والتعليم والعلاج وكافة الخدمات العامة ولا يمكن أن تقوم الدولة بهذه الجهود المباركة إلا من خلال هذه الأموال العامة .

٣- تشجيع الأعمال الخيرية والتوسعة على المحتاجين من المسلمين ، فالوقف والزكاة كانت إسهامة مباركة لسد حاجات المجتمع وتمويل الأعمال الخيرية للمساجد والمدارس والمكتبات والمستشفيات وغيرها .

٤- استغلال الثروات على أحسن وجه لصالح البشرية ولا سيما المشروعات التي يعجز الأفراد أو الشركات عن القيام بها إما لعدم تحقق الإمكانيات أو تكاليفها الباهظة، كبناء الموانئ وإقامة المدن الصناعية واستغلال الأراضي الشاسعة للزراعة وغيرها ، ولكن عندما يكون لبيت مال الدولة مصادر تنهيه تجعله قادراً على القيام بهذه المشاريع العظيمة .

الركن الثاني : الحرية الاقتصادية المقيدة :

تقييد الحرية الاقتصادية في الإسلام يعني إيجاد الضوابط الشرعية في كسب المال وإنفاقه لتحقيق الكسب الحلال والنفع العام لأفراد المجتمع ، وهذا يخالف النظام الرأسمالي الذي أطلق حرية الكسب من غير قيود أو ضوابط كما يخالف النظام الاشتراكي الذي صادر الحرية فمنع الناس من التملك .

أما الإسلام فقد جعل هناك حرية اقتصادية ولكنها مضبوطة بالشروط الآتية : الشرط الأول: أن يكون النشاط الاقتصادي مشروعاً .

والقاعدة الشرعية تنص على: أن الأصل في الأشياء الإباحة إلا ما ورد النص بتحريمه ، فمساحة الحلال في الاقتصاد واسعة ، ولكن بشرط أن لا تخالف نصاً يقتضي حرمة هذا النشاط الاقتصادي .

ومن الأنشطة المحرمة في الإسلام بنصوص شرعية ما يلي :

١- الربا :

تنوعت تعريفات أصحاب المذاهب الأربعة للربا ، فعند الشافعية ، هو عقد على عوض مخصوص غير معلوم التماثل معيار الشرع حالة العقد أو مع تأخير في



اليدلين أو أحدهما ، وعند الحنابلة ، هو الزيادة في أشياء مخصوصة ، وعند المالكية : يدخل في كل مال حرام بأى وجه اكتسب ، وعند الأحناف : هو فضل مال بلا عوض في معارضة مال بمال<sup>١</sup> .

والربا حرام في الإسلام لقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلَ الرِّبَا وَأَحْلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ [البقرة: ٢٧٥] إلى غيرها من نصوص الكتاب والسنة وإجماع العلماء<sup>(٢)</sup> .

وحرّم كذلك في كل الشرائع السماوية<sup>(٣)</sup> لما فيه من الأضرار الاقتصادية والاجتماعية:

أ- فالأضرار الاقتصادية تكمن في : أن الربا وسيلة غير سليمة للكسب لما يلي:

- الفائدة التي يحصل عليها المرابي لا تأتي نتيجة عمل إنتاجي بل استقطاع من مال الفرد، أو من ثروة الأمة دون أن ينتج ما يقابله.

- الفائدة الربوية تدفع فئة من الأمة إلى الكسل والبطالة وتمكنهم من زيادة ثرواتهم بدون جهد أو عناء .

- الربا يؤدي إلى ظاهرة التضخم في المجتمع ويوسع الهوة بين الفقراء والأغنياء.

- إثقال كاهل المقترضين عند العجز عن التسديد لتضاعف سعر الفائدة المخزومة شرعاً .

- انظر المغني لابن قدامة ٤ / ١٣٣ ، ومعنى احتاج للخطيب البغدادي ص ٢١ .

(٢) انظر: أحكام القرآن للجصاص ٥١٣/٢ ، المغني لابن قدامة ٥١/٦ ، الفتاوى الكبرى لابن تيمية ١٨/٣ .

(٣) انظر: فقه السنة لسيد سابق ١٣١/٣ .

ب - أما الأضرار الاجتماعية للربا . فمنها:

- الربا يكون سبباً في استغلال حاجة المحتاجين عندما يقترضون، ويلحق بهم الكثير من الأضرار النفسية والاجتماعية والمالية دون اختيار منهم .

- ينمّي الضغائن والأحقاد بين الناس لعدم اقتناع المقترض بما أخذ منه مهما كانت حاجته ورغبته منه .

- يلغي معاني الفضيلة والتعاون والتكافل والتراحم بين الناس<sup>(١)</sup> .

### ٢- الغرر:

ومعناه: بيع المخاطرة وهو الجهل بالثمن أو المثلث أو سلامته أو أجله ، مثل: بيع الثمار قبل أن تنضج ، وبيع السمك في الماء والطير في الهواء، وحمل الحيوان قبل أن يولد<sup>(٢)</sup> .

فقد جاء النهي عنه لحديث النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه " نهى عن الغرر"<sup>(٣)</sup> .

### ٣- القمار والميسر :

ولهما صور كثيرة منها :

أ- أوراق " اليانصيب " والتي تشتري بمبالغ مالية محددة من أجل توقع الحظ بالفوز بجوائز هذه الأوراق .

ب- المراهنة : وهي أن يشترط كل من الفريقين على الآخر جعلاً أو مبلغاً في حالة الربح أو الخسارة وهما محرمان شرعاً لقوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا

(١) انظر: الفتاوى الكبرى لابن تيمية ١٦٩/٥ ، إعلام الموقعين ١٠٦/٤ ، و الاقتصاد الإسلامي للطريقي ص ٨٧-٨٩ .

(٢) انظر: الفتاوى الكبرى لابن تيمية ١٨/٣ ، نيل الأوطار ١٧٨/٣ .

(٣) أخرجه مسلم برقم (١٥١٣) من حديث أبي هريرة .



الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ [المائدة: ٩٠].

٤- الأموال التي تنفق على الشراء من متجر ليس بغرض الحاجة للشراء ولكن بقصد الدخول على سحوبات جوائز وغيرها<sup>(١)</sup>.  
الشرط الثاني: أن يتدخل أولو الأمر لحماية المصالح العامة وحراستها بالحد من حريات الأفراد إذا أضرت أو أساءت لبقية المجتمع . ومثالها: - ما فعله النبي - صلى الله عليه وسلم - حين وزع فيء بني النضير على المهاجرين وحدهم دون الأنصار إلا رجلين فقيرين ، وذلك لكي يقيم التوازن بينهم.  
- بيع عمر السلع المحتكرة جبراً من محتكرها بسعر المثل .  
- تحديد الأسعار منعاً لاستغلال الناس والإضرار بهم .  
- نزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة ....<sup>(٢)</sup>  
الشرط الثالث: عدم الإضرار بالآخرين ، للحديث الشريف : " لا ضرر ولا ضرار " <sup>(٣)</sup>.

وسبب تقييد الإسلام للحرية الاقتصادية على النحو السابق ذكره هو :  
١- أن المالك الحقيقي للمال هو الله عز وجل . وله الحق سبحانه أن يحدد تصرفاتهم وفق ما يعلمه من حالهم وما يصلح شؤونهم .  
٢- عدم الإضرار بحقوق الآخرين أو المصلحة العامة .  
٣- حماية مصالح بعض الفئات المحتاجة من منافسة الغير لهم كما هو الحال في

(١) انظر: الاقتصاد الإسلامي للطريقي ص ٩٦ .

(٢) انظر: النظام الاقتصادي في الإسلام للعبد الكريم والعسال ص ٩٢-٩٧ ، والاقتصاد الإسلامي للسالوس ص ٥٠ .

(٣) أخرجه الإمام مالك في الموطأ برقم (١٤٢٩) من حديث أبي سعيد الخدري .

مصارف الزكاة والإلزام بالنفقة على الأقارب، والضرائب عند الحاجة الماسة إليها<sup>(١)</sup>.

### الركن الثالث: التكافل الاجتماعي :

ومفهومه في الإسلام : أن يكون آحاد الشعب في كفالة جماعتهم، وأن يكون كل قادر أو ذي سلطان كفيلاً في مجتمعه، يمدّه بالخير، وأن تكون كسل القوى الإنسانية في المجتمع متلاقية في المحافظة على مصالح الآحاد، ودفع الأضرار، ثم في المحافظة على دفع الأضرار عن البناء الاجتماعي وإقامته على أسس سليمة<sup>(٢)</sup> .  
ولقد جاءت عدة تشريعات إسلامية لتحقيق التكافل والتعاون وسد النقص لدى أهل الاحتياج من أفراد المجتمع منها : -  
- الزكاة لسد حاجات المعوزين .  
- إعطاء بيت المال لأهل الحاجات .  
- الإنفاق الواجب على الأقارب .  
- النهي عن الإسراف والبذخ تحقيقاً للتوازن الاجتماعي ومراعاة لنفوس المحتاجين .

- شرعت الكفارات والصدقات والقروض والهبات وصدقة الفطر والأضاحي والعقيقة وغيرها لتحقيق مبدأ التكافل والتعاون بين أفراد المجتمع<sup>(٣)</sup> .  
وقد لخصت مصادر الإسلام " القرآن والسنة " في هذين العنصرين :  
١ - كفلت الشريعة في مصادرها العامة ، النص على المنع عن مجموعة من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية ، التي تعوق - في نظر الإسلام - تحقيق المثل والقيم التي يتبناها .

(١) انظر: النظام الاقتصادي في الإسلام للعبد الكريم والعسال ص ٧١-٧٧ ، أصول الاقتصاد

الإسلامي للبعلي ص ٥٣-٦٣ .

٢- تنظيم الإسلام للمجتمع، الشيخ محمد أبو زهرة ص ٥٢ دار الفكر العربي - القاهرة . انظر

(٣) انظر: الاقتصاد الإسلامي للسالوس ٤٧/١-٥٠ .



٢- وضعت الشريعة مبدأ إشراف ولي الأمر على النشاط العام وتدخل الدولة لحماية المصالح العامة وحراستها من حريات الأفراد فيما يمارسونه من أعمال غير مشروعة<sup>(١)</sup>.

الركن الرابع : تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية :

يقصد بالعدالة الاجتماعية : إعطاء كل ذي حق حقه بغض النظر عن أي اعتبارات تتعلق بأوضاع الناس الاجتماعية أو الاقتصادية، أو باعتقاداتهم المذهبية أو الدينية، أو السياسية<sup>(٢)</sup>.

هذا .. ولم يناد الإسلام بالعدالة الاجتماعية بشكل مفتوح لكل تفسير ، ولم يوكله الى المجتمعات الإنسانية التي تختلف في نظرها للعدالة الاجتماعية ، باختلاف أفكارها الحضارية ومفاهيمها عن الحياة ، وإنما حدد الإسلام هذا المفهوم وبلوره ، في مخطط اجتماعي معين ، واستطاع - بعد ذلك - أن يجسد هذا التصميم في واقع اجتماعي حي ، تنبض جميع شرايينه وأورده بالمفهوم الإسلامي للعدالة ، وهذا ماثل في تشريع الله تعالى لمسائل الميراث ، والوصية الواجبة وغيرها ، وعدم التعدي على حقوق الغير ، وعدم التطفيف في الكيل والميزان ... الخ .

وبناء على ذلك يتحقق الأمن والاطمئنان في المجتمع إذا طبق أفراد هذا المتهج الإسلامي العادل .

١ - انظر . من التراث الاقتصادي للإسلام . د . رفعت البيومي . ص ٥٢ .

٢ - انظر . مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الإسلامي المعاصر : إحسان عبد النعم سمارة ص ١٣ الطبعة الأولى ١٩٨٧ م .

## المبحث الثاني

### أصل الاقتصاد الإسلامي وأصله

أولاً : الأسس العامة للاقتصاد الإسلامي :

#### ١ - الانطلاق من العقيدة :

مما يدل على ارتباط الاقتصاد بالإيمان بالله تعالى الذي هو أصل من أصول عقيدة التوحيد قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف ٩٦] . ففي هذه الآية الكريمة ، بيان أن الإيمان والتقوى أهم أسباب الازدهار في الاقتصاد الإسلامي ، وهما سبب للبركات والرفاهية ، و مما يزيد هذه النظرة قوله صلى الله عليه وسلم : [ لا يزيد في العمر إلا البر ولا يرد القدر إلا الدعاء وإن الرجل ليحرم الرزق بالذنوب يصيبه ]<sup>(١)</sup>.

وفي هذا تأكيد للعلاقة بين الإيمان والاقتصاد الإسلامي .

#### ٢ - مصدره الأساسي " الوحي الإلهي " :

إن الاقتصاد الإسلامي ، اقتصاد مستقل قائم على الوحي ، فليس هو حصيلة أفكار شرقية وغربية ، ولا مصدره من بشر قد يبدلون ويغيرون أفكارهم لأنهم معرضون للصواب والخطأ ، وهذه أهم خصائص الاقتصاد في الإسلام بشكل عام ، فهو نظام مستقل قائم بذاته مصدره الوحي الإلهي ، فما يعارض الوحي في المذاهب الاقتصادية يرد ، لأن المعيار المطلق هو موافقة الوحي فحسب ، والواقع هو موضع الحكم ، وليس مصدر الحكم .

١ - أخرجه أحمد بالمسند ٥ / ٢٢٤٦٦ ، والحاكم بالمستدرک رقم ١٨١٤ من حديث ثوبان .



بينما في الاقتصاد الرأسمالي مثلاً ، المعيار هو المنفعة ، كما أن الواقع هو موضع الحكم وليس مصدره ، ذلك لأن العلمانية هي وعاء الاقتصاد الرأسمالي ، وهي مبنية على هذه الأسس : المادة والمنفعة واللذة <sup>١</sup> .

### ٣ - التيسير ورفع الحرج :

الاقتصاد الإسلامي ، يعتمد على القاعدة الفقهية التي تقول : إن الأصل في المعاملات الإباحة ، انطلاقاً من القاعدة الشرعية " إن الشريعة مبنية على التيسير ورفع الحرج " فكل ما لم يرد نص في تحريمه فهو مباح ، يقول تعالى : ( وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ) [ الحج ٧٨ ] .

### ٤ - الربط بين الاقتصاد والأخلاق :

كما أن الاقتصاد الإسلامي ، لا يحرم ولا يبيح إلا درءاً لمفسدة أو جلباً لمصلحة عامة أو خاصة .  
و من هنا نجد ان " العقيدة والأخلاق " من أهم الأسس الاقتصادية في الإسلام .

### ٥ - قيام التنمية الشاملة المتوازنة :

من أسس النهج الاقتصادي في الإسلام أيضاً : تأسيس فرض إعمار الأرض ، أي قيام تنمية شاملة ومتوازنة من قبل الانسان العادي على حقيقة إيمانية مؤادها : أن المال مال الله ، ونحن مستخلفون فيه : ( لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَى ) [ طه ٦ ] ،  
( وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ) [ البقرة ٣٠ ]  
ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لَنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ) [ يونس ١٤ ] .

١ - انظر - الاسلام والتحدى الاقتصادي . محمد عمر شابرا . ص ٣٥٠ وما بعدها . ط .  
العهد العالمي للفكر الاسلامي والمعهد العربي للدراسات المالية المصرفية ط ١٩٩٦ م .

وتبعة الاستخلاف تعني تسخير هذا المال لخدمة الخلق - المستخلفين - وتمكينهم منه تمكين استعمال أو ملكية انتفاع ، كما تعني في الوقت نفسه العمل كدحاً وكدأً وباستمرار من قبل الخلق على تنمية أو تثمار المال من خلال الزمن حتى قيام الساعة ، والعمل المطلوب هو العمل الصالح الذي تركز به النفس وتقوم به الأخلاق وتوسع به دائرة البر والتقوى ، ويحفظ به الدين والبدن والعقل والمال والنسل ، أي العمل الذي يعمر الأرض وينتج الطيبات ويحقق بالتالي الحياة الكريمة للإنسان كما قال الله تعالى : ( وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيَسْكُنَنَّ لَهُمْ دِينُهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا ) [ النور ٥٥ ] ، وفي ذلك يقول النبي صلى الله عليه وسلم :

" إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فاستطاع ألا تقوم الساعة حتى يغرسها فليغرسها وله بذلك أجر " ( ١ ) .

وتعني تبعة الاستخلاف أيضاً أن يحترم الإنسان بهذه العلاقة "عقد" الاستخلاف ، ويتقيد بشروطه التي وضعها المالك الحقيقي سبحانه وتعالى ، تنظيماً لشؤون المال من حيث توظيفه وتنميته والتصرف فيه ، ومن هذه الشروط أن تؤدي حقوق المال لمالكه الأصلي وللمجتمع ، في صورة الزكاة المفروضة ، والصدقات التطوعية والكفارات وغيرها من النفقات ، تحقيقاً لعدالة التصرف في المال ، وإقامة للتكافل الاجتماعي .

وتجب الزكاة ، كفريضة وركن من أركان الإسلام بشروط من حيث النصاب والمقدار والزمن والأموال والمصارف ، وتعد الزكاة من الأركان الأساسية لتنمية

١ - أخرجه أحمد في المسند ٣ / ١٨٠ ، والبخاري في الأدب المفرد برقم ٤٧٩ من حديث أنس بن مالك .



المال وإعمار الأرض، ذلك لأن رب المال أمام خيارين لا ثالث لهما : إما أن يستثمر ماله ويخرج الزكاة من أرباحه ، وإما أن يحتفظ به فتأكله الزكاة بنسبة ثابتة كل عام ، ولهذا قال الرسول صلى الله عليه وسلم : "من ولي يتيماً له مال فليتجر له ولا يتركه حتى تأكله الصدقة" (١).

ومن ناحية المصارف تعمل الزكاة على عدالة التوزيع في صالح الطبقات الفقيرة مما يساعد على زيادة اشتراكهم في الإنتاج من ناحية ، وزيادة إنفاقهم الاستهلاكي من ناحية أخرى ، ومن ثم يساهم في زيادة الطلب الفعال والانتعاش الاقتصادي ، كما أنها تعمل من حيث مصارفها على الحفز على الاستثمار والإنتاج. وفي ذلك يقرر الفقهاء بالاجماع بأن القادر على الكسب بحرفته أيأ كانت ، إنما يعطى القدر الذي يمكنه من مواصلة الكسب (٢).

وصح عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، أنه كان يقول لعماله : "إذا أعطيتم فأغنوا" (٣).

وفي الوقت نفسه ، لا تعطى الزكاة للقادر - بجهده وماله - على العمل والكسب ، وفي ذلك يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : " لا تحمل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوى " (٤).

وهكذا يتم استخدام المال واستثماره عن طريق الاعتماد الجماعي على الذات وفي إطار نظام أولويات شديدة الوضوح ، ودقيقة التحديد ويتدرج هذا النظام بحسب الأهمية من إنتاج وتوزيع واستهلاك "الضروريات" أي الأشياء التي لا يمكن

١- أخرجه الترمذى في سننه برقم ٦٤١ من حديث عبد الله بن عمرو .

٢- انظر . الأحكام السلطانية للمواردى ص ٧٥ .

٣- انظر . الأموال لأبي عبيدة ص ١٢٠ .

٤- أخرجه ابن ماجه في سننه برقم ١٨٣٩ عن أبي هريرة ، وأبو داود في سننه ١٦٣٦ عن عبد الله بن عمرو ..

أن تقوم بدورها الحياة فهي ضرورية لقيام حياة الناس ولا بد منها لاستقامة مصالحهم ، ثم تأتي مرتبة "الحاجيات" أي الأشياء التي يمكن تحمل الحياة بدونها ولكن بمشقة زائدة ، فهي أشياء يحتاج إليها الناس لرفع الحرج والضيق والمشقة الزائدة عنهم ، ثم أخيراً تأتي المرتبة الثالثة وهي مرتبة "التحسينيات" أي الأشياء التي تجعل حياة الناس أيسر وأسهل وأمتع دون إسراف أو ترف ، أي أن المنهج الإسلامي يعطي أهمية نسبية أكبر لإنتاج معظم "الطيبات" التي يحتاج إليها معظم الناس لإصلاح دينهم ودنياهم ، وعليه يهدف هذا المنهج إلى توفير الحياة الطيبة الكريمة لكل من يعيش في ظل النظام الإسلامي.

ويقوم استخدام المال - أي الموارد - وفقاً لهذا المنهج على أساس شامل ومتوازن لا يعرف إهدار الإمكانيات أو تبديد الطاقات ، ويستند هذا الاستخدام إلى دور محدد للدولة أو القطاع العام يتركز في تنمية الهياكل الأساسية والمرافق العامة والمشروعات التي يحجم عن الدخول فيها القطاع الخاص ، إما لكبر حجم التمويل المطلوب لها ، أو لارتفاع درجة مخاطرها ، أو لتدني العائد المتوقع منها ، أو لعدم تحقيق عائد إلا بعد آجال طويلة نسبياً أو لبعض هذه الأسباب أو كلها ، هذا بالإضافة إلى المهمة الأساسية للدولة والتي تتمثل في العمل المستمر على قيام بيئة سليمة محيطة بالعملية الانتاجية التي توفر حماية كرامة الانسان واحترام آدميته، والحفاظ على حريته ، وصيانة حقوقه.

**ثانياً :** أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي:

للنظام الاقتصادي في الإسلام أهداف كثيرة أهمها :

١ - تحقيق حد الكفاية المعيشية :

يهدف الإسلام في نظامه الاقتصادي إلى توفير مستوى ملائم من المعيشة لكل إنسان ، وهو ما يعرف في الفقه الإسلامي "بتوفير حد الكفاية" ، ولهذا فرض الإسلام موارد معينة كالزكاة ، فإنما تسهم في تحقيق الكفاية المعيشية للذين لا يقدرعون على كفاية أنفسهم .



## ٢ - الاستثمار "التوظيف" الأمثل لكل الموارد الاقتصادية :

يعد التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية من الأهداف الرئيسة للنظام الاقتصادي الإسلامي، ويتحقق توظيف هذه الموارد في الاقتصاد الإسلامي من خلال عدة طرق أهمها ما يلي :

- توظيف الموارد الاقتصادية في إنتاج الطيات من الرزق وعدم إنتاج السلع أو الخدمات الضارة والمحرمة.
- التركيز على إنتاج الضروريات والحاجيات التي تسهم في حماية مقاصد الشريعة، وعدم الإفراط في إنتاج السلع والخدمات الكمالية.
- إبعاد الموارد الاقتصادية عن إنتاج السلع والخدمات التي تتطلب إنفاقاً ذا طبيعة إسرافية.

## ٣ - تخفيف التفاوت الكبير في توزيع الثروة والدخل:

الإسلام ينبذ اكتناز الأموال والاحتكار والربا والقمار والرشوة والغش وكل أشكال الاستغلال والأنانية التي يكون الفقير هو ضحيتها، ويفرض الزكاة والنفقات الواجبة ويحث على الرصايا والأوقاف والصدقات التطوعية بشكل يحقق في النهاية توزيعاً عادلاً للدخل والثروة في المجتمع ويرتقي بحال الفقير، والأدلة في ذلك كثيرة وواضحة كقوله سبحانه : " مَا أَتَاهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا يَتَمَنَّوْا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ " [ البقرة ٢٦٧ ] .

٤ - تحقيق القوة المادية والدفاعية للأمة الإسلامية ، بما يكفل لها الأمن والحماية ويدراً عنها العدو المتربص باستقلالها والمستترف لطاقتها الاقتصادية كما هو واضح في قوله سبحانه : " وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ " [أنفال ٦٠] .

٥ - أن لا تكون هناك مشاريع معطلة.

٦ - أن لا تبقى طاقات إنسانية، أو غير إنسانية عاطلة ١ .

إلى غير ذلك من الأهداف العديدة التي تحقق الأمن والاستقرار والسعادة والرخاء لكل الناس في المجتمع .

١ - راجع .. المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي . د . حمد النجار ص ٩٨ وما بعدها ، والاقتصاد الإسلامي . د . محمد عبد المنعم خفاجي . ص ٧٩ وما بعدها ط دار الجيل ١٩٩٠ .



## المبحث الثالث

حضور أمن النظام الاقتصادي الإسلامي في تحقيق الأمن

**أولاً : ضوابط الأمن والاستقرار في الاقتصاد الإسلامي :**

يقوم النظام الاقتصادي الإسلامي وكذلك مؤسساته المالية على مجموعة من القواعد التي تحقق للمجتمع الأمن والأمان والاستقرار وتقليل المخاطر أهمها :

١ - منظومة من القيم والمثل والأخلاق مثل الأمانة والمصادقية والشفافية والتيسير والتعاون والتكامل والتضامن، فلا اقتصاد إسلامي بدون أخلاق ومثل، وكل هذا يمثل في التقوى كما في قوله تعالى: " وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ " [المائدة ٨٨].

وتعتبر هذه المنظومة من الضمانات التي تحقق الأمن والأمان والاستقرار لكافة المتعاملين، وفي الوقت نفسه تحرم الشريعة الإسلامية المعاملات المالية والاقتصادية التي تقوم على الكذب والمقامرة والتدليس والغرر والجهالة والاحتكار والاستغلال والجشع والظلم وأكل أموال الناس بالباطل كما قال تعالى: " وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَدُلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ " [البقرة ١٨٨]

ويعتبر الالتزام بالقيم الأخلاقية عبادة وطاعة لله يُثاب عليها المسلم وتضبط سلوكه سواء كان منتجاً أو مستهلكاً، بائعاً أو مشترياً وذلك في حالة الزواج والكساد وفي حالة الاستقرار أو في حالة الأزمة.

٢ - قاعدة المشاركة في الربح والخسارة وعلى التداول الفعلى للأموال والموجودات، ويحكم ذلك ضوابط الحلال الطيب والأولويات الإسلامية وتحقيق المنافع المشروعة والغنى بالغرم، والتفاعل الحقيقي بين أصحاب الأموال وأصحاب الأعمال والخبرة والعمل وفق ضابط العدل والحق وبذل الجهد، فهذا يقلل من

حدة أي أزمة حيث لا يوجد فريق رابح دائماً أبداً وفريق خاسر دائماً أبداً، بل المشاركة في الربح والخسارة.

ولقد وضع الفقهاء وعلماء الاقتصاد الإسلامي مجموعة من عقود الاستثمار والتمويل الإسلامي التي تقوم على ضوابط شرعية، من هذه العقود: صيغ التمويل بالمضاربة وبالمشاركة وبالمراجحة وبلاستصناع وبالسلم وبالإجارة والمزارة والمساواة ونحو ذلك.

٣ - حرمت الشريعة الإسلامية نظام المشتقات المالية والتي تقوم على معاملات وهمية يسودها الغرر والجهالة، حيث ذهب فقهاء الاقتصاد الإسلامي إلى أن مثل هذه المعاملات من المقامرات المنهي عنها شرعاً.

٤ - لقد حرمت الشريعة الإسلامية جميع صور وصيغ وأشكال بيع الدين بالدين مثل: خصم الأوراق التجارية وخصم الشيكات المؤجلة السداد كما حرمت نظام جدولة الديون مع رفع سعر الفائدة، فلقد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الكالئ بالكالئ (بيع الدين بالدين) <sup>١</sup>.

خامساً: مبدأ التيسير على المقترض الذي لا يستطيع سداد الدين لأسباب قهريّة <sup>٢</sup>، يقول الله تبارك وتعالى: (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ) [البقرة ٢٨٠].

**ثانياً : تحقيق التكافل في الإسلام :**

لقد وصف الله سبحانه وتعالى الأمة الإسلامية بأنها أمة واحدة وأمرها بعبادته سبحانه وتعالى، وأصل ذلك قوله: (إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ

١- أخرجه الترمذى في كتاب البيوع برقم ١٢٤٢، وأبو داود أيضاً في البيوع برقم ٣٣٥٤

من حديث ابن عمر .

٢ انظر المبادئ الاقتصادية في الاسلام د. علي عبد الرسول ص ١٦٤ ط دار الفكر .



فَاعْبُدُونِ) [الأنبياء ٩٢] ، وأمرنا بالتعاون في كل نواحي الحياة كما في قوله سبحانه وتعالى : (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ) [المائدة ٢] ، وأكد رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الأوامر القرآنية كما في قوله : " مثل المؤمنين في توادهم وتراحهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى " <sup>١</sup> . وعن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ، ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له ، ثم ذكر من أصناف المال ما ذكر حتى رأينا أن لا حق لأحدنا في فضل " <sup>٢</sup> ) .

يُستبطن من النصوص القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة المذكورة آنفاً أن التكافل الاقتصادي بين المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها ضرورة شرعية ، ومن لم يقم بتحقيقه عملياً فهو آثم ويسأل يوم القيامة أمام الله سبحانه وتعالى ، ولقد طبقت أحكام التكافل الاقتصادي في صدر الدولة الإسلامية وتحقق الخير للمسلمين جميعاً <sup>٣</sup> ، ويتم تحقيق فرضية التكافل الاقتصادي على مستوى الأفراد فيما بينهم ، وعلى مستوى أقطار الأمة الإسلامية كما كانت مطبقة في صدر الدولة الإسلامية ، وهي من مسئولية الملوك والرؤساء والحكام والشيوخ والأمراء ، وذلك لأن التكافل الاقتصادي يحقق التنمية الاقتصادية والحياة الكريمة للناس ، وهو من أهم أساليب التكافل الاجتماعي ولا يمكن فصلهما عن بعض .

١ - أخرجه مسلم في صحيحه برقم ٦٥٧١ عن النعمان بن بشير ..

٢ - أخرجه مسلم في صحيحه في باب استحباب المواساة بفضول المال برقم ٤٦١٤ من حديث أبي سعيد الخدري ..

٣ - انظر . الاقتصاد الاسلامي . محمد عبد المنعم خفاجي ص ٨٥ وما بعدها . ط دار الجيل

وهكذا أنعم الله على المسلمين بنعم عظيمة منها : نعمة الرزق ونعمة الأمن كما ورد في قوله :

(الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ) [قريش ٤] .

ولقد قسم الله سبحانه وتعالى الأرزاق بين أقطار الأمة الإسلامية فمنها النفط والأموال والمعادن ، ومنها الأرض الخصبة والمياه الوفيرة ، ومنها العنصر البشري والتقنية والثروات البحرية ... الخ ، وبناء على ذلك لو طبقت أحكام التكافل الاقتصادي ما وجدنا فقيراً ولا مسكيناً ، وحينئذ نحقق العزة والكرامة والاستقلال للمسلمين .

وهنا يثار التساؤل كيف ننفذ التكافل الاقتصادي الإسلامي ؟ والاجابة تتمثل في ضرورة تطبيق الإجراءات العملية الآتية :

**أولاً :** أولوية التعامل مع الدول الإسلامية وفقاً لفقه الأولويات .

**ثانياً :** استثمار أموال المسلمين في بلاد المسلمين وفقاً للصيغ الإسلامية .

**ثالثاً :** تحقيق الأمن الشرعي للمال يؤدي وظيفة التي خلق من أجلها .

**رابعاً :** الأولوية في فرص العمل للمسلمين لعلاج مشكلة البطالة .

**خامساً :** رفع قيود التجارة وما في حكمها بين الأقطار الإسلامية .

**سادساً :** إنشاء الوحدات الاقتصادية الكبرى بمساهمة الدول الإسلامية .

**سابعاً :** التدرج في تطوير وتوحيد السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية

بين أقطار الدول الإسلامية .

**ثامناً :** إنشاء نظم المعلومات وشبكات الاتصالات الاقتصادية بين الأقطار

الإسلامية .

**تاسعاً :** دعم المؤسسات والهيئات والمنظمات الاقتصادية والمالية الإسلامية

العالمية .



ويعتمد تنفيذ هذا الإطار المقترح على الأركان الآتية :

- (١) - إخلاص العمل وتجديد النية لأن التكافل الاقتصادي بين المسلمين فريضة شرعية وضرورة اقتصادية وأنه من الدين وهذا على مستوى الأفراد والحكومات، وهذا ما يشير إليه النبي صلى الله عليه وسلم في قوله : ( المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا وشبك بين أصابعه ) (١)
- (٢) - وجود القوانين والتشريعات واللوائح والنظم التنفيذية للتكافل الاقتصادي في ضوء ظروف كل دولة وطبقاً لمنهج التدرج .
- (٣) - التهيئة والدعوة بكافة الوسائل والأساليب المشروعة لحث ودفع وبعث الأفراد والحكومات على حتمية التكافل الاقتصادي وأنه هو الحل لمشاكلنا الاقتصادية .

(٤) تطبيق منهج التكافل الاقتصادي الإسلامي ليكون دستوراً للتطبيق العملي .<sup>٢</sup>

ثالثاً : الإصلاح الاقتصادي الأسرى :

يقول الله تبارك وتعالى : ( الَّذِينَ إِذَا أَفْقَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ) [ الفرقان ٦٧ ] .

يقوم المنهج الإسلامي لضبط نفقات وإيرادات الأسرة في ظل الظروف العادية على الأحكام والمبادئ الآتية :

١ - أخرجه البخارى في صحيحه برقم ٤٦٧ ، ومسلم برقم ٢٥٨٥ من حديث أبي موسى الأشعري .

٢ - راجع في ذلك . مناهج الباحثين في الاقتصاد الاسلامي . د. حمد بن عبد الرحمن الجنيدل . ص ١٣ ط شزمة العبيكان للطباعة والنشر .

**أولاً : الإنفاق في الطيبات :** يجب أن يكون الإنفاق في مجال الطيبات ولا يجوز

الإنفاق في مجال الحباث، وكل إنفاق يحقق مقاصد الشريعة الإسلامية ويساهم في حفظ الدين والنفس والعقل والعرض والمال فهو طيب .

**ثانياً :** الاعتدال في الإنفاق : أي دون إسراف أو تقتير، وهذا ما يسمى بالوسطية، كما قال سبحانه : " وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا " [ الإسراء ٢٩ ] .

**ثالثاً :** الالتزام بسلم الأولويات الإسلامية: أي يبدأ المسلم بالضروريات فالحاجيات ثم التحسينات حسب الأرزاق الواردة له .

**رابعاً :** تجنب الإسراف والتبذير: ويقصد بذلك ما تجاوز الحد أو ما يتجاوز الإنفاق الواجب ، أي أن يكون بدون تقتير .

**خامساً :** تجنب النفقات الترفهية والمظهرية: والتي تخرج عن نطاق الاعتدال والتي تشبع هوي النفس الأمارة بالسوء بدون ضوابط شرعية .

**سادساً :** تجنب نفقات التقليد والبدع المخالفة لشرع الله: ولا سيما تقليد اليهود والنصارى حيث هي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك (١) .

**سابعاً :** تجنب التعامل مع أعداء الدين والوطن المعادين للإسلام والمسلمين ،

لأن في ذلك خيانة لله ولرسوله وللوطن ، أما غير المعادين للإسلام والمسلمين من غير المسلمين فلم يحرم الإسلام التعامل معهم مصداقاً لقوله سبحانه : " لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَيُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ " . إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي

١ - نص على الأمر بمخالفة اليهود والنصارى في سنن أبي داود ٢ / ٦٥ باب صلاة النعل ، وفي شرح السنة لابن خزيمة ٥ / ٢٠٩ باب الأمر بأن يصام قبل عاشوراء يوماً قبله .. الخ من حديث ابن عباس .



الدين وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ  
فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ" [المتحنة ٨، ٩].

ولكن كيف نربي أبناءنا على تلك السلوكيات الاقتصادية الإسلامية ؟

- يجب أن نفرض في معتقدات أبنائنا منذ الصغر بعض المفاهيم الإيمانية ذات

الطابع الاقتصادي منها على سبيل المثال :

- أن المال الذي معنا ملك لله، لأنه سبحانه وتعالى هو الذي رزقنا إياه، لذلك

يجب أن نحب الله ونعبد صاحب هذا المال.

- أن هناك ملائكة تراقب تصرفاتنا في كل شئ ومنها الاقتصادية والمالية،

ولذلك يجب أن نتجنب أن تسجل الملائكة في سجلاتنا شئ لا يرضاه الله.

- وأن هناك آخرة سوف نقف فيها أمام الله سبحانه وتعالى ليحاسبنا عن هذا

المال من أين اكتسب وفيما أنفق؟. وهذه المفاهيم الإيمانية الاقتصادية تنمي عند

الأولاد منذ الصغر الرقابة الذاتية، والخشية من الله والخوف من المساءلة في

الآخرة... فإذا شب الولد على هذه القيم وطبقها في جوانب حياته كان فرداً

مستقيماً منضبطاً

بشرع الله في كل معاملاته ومنها الاقتصادية ويعتمد عليه فيما بعد لإدارة

اقتصاد بيته واقتصاد بلده على أسس إيمانية.

ويجب أن ننمي عند الأولاد منذ الصغر الأخلاق الفاضلة، وتبرز لهم آثارها

الاقتصادية على سلوكهم، ومن هذه القيم: الصدق والأمانة، والاعتدال والقناعة،

والوفاء وحسن المعاملة، والسماحة والبشاشة وطلاقة الوجه، كما نحذرهم من

السلوكيات المنهي عنها شرعاً ومنها: الإسراف والتبذير، والإنفاق الترفي والبذخي،

وتقليد الغير فيما هي الله عنه، والغش والتدليس، وكل صور الاعتداء على أموال

الناس، والنصوص الواردة في ذلك كثيرة جداً وواضحة في القرآن والسنة لا يتسع  
المقام لحصرها .

كما يجب أن نفهم أولادنا أن الالتزام بهذه القيم جزء من الدين، وعبادة لله  
سبحانه وتعالى وطاعة، وأن الالتزام بالأخلاق الفاضلة له أثر مباشر في تحقيق البركة  
في الأرزاق وتحقيق الأمن النفسي، والرضاء الذاتي، بالإضافة إلى الثواب العظيم  
المدخر لنا يوم القيامة .

وبهذا يكونون عنصراً فعالاً للمجتمع ، وهم يتكون الاقتصاد الإسلامي الذي  
وضع الاسلام أسسه وأحكامه وضوابطه، وبهذا يتحقق الأمن وتوفر السعادة ويعم  
الرخاء .

## المبحث الرابع

مشاكل اقتصادية وعلاجها في الإسلام

أولاً : مشكلة التسول وعلاجها في الإسلام :

لقد ذم الإسلام المسألة وذم استجداء الناس صدقاتهم وأعطيتهم إلا عند الحاجة الماسة ، وأهاب بالمسلمين أن يصونوا نفوسهم عن ذل المسألة ، ولا يخفى أن انتشار ظاهرة التسول تصيب قلب التنمية الاقتصادية ، حيث إن يد المتسول تأخذ دائماً ولا تعطي ، وتستهلك ولا تنتج ، وقد يهون على المتسولين ذل المسألة ما يحصلونه من خلالها دون كد أو نصَب .

وقف الإسلام في وجه هذه الظاهرة وقفة صريحة توقيظ في الإنسان كرامته التي تقتضي أن يكون عنصراً عاملاً في المجتمع .

ولم يكتف الإسلام في مقاومتها بالمسلك النظري الذي تمثل في تخويف المقرين بعاقبتها الوخيمة ، بل أضاف إليه مسلكاً عملياً ، ويتضح ذلك من خلال ما يلي :

أ - المواجهة النظرية الإسلامية لظاهرة التسول :

\* قوله صلى الله عليه وسلم : ( اليد العليا خير من اليد السفلى ، واليد العليا المنفقة ، والسفلى السائلة )<sup>١</sup> .

\* وقوله : ( ما يزال الرجل يسأل الناس حتى يأتي يوم القيامة ليس في وجهه مُزْعة لحم )<sup>٢</sup> .

\* وقوله : ( من سأل الناس أموالهم تكثر فأئماً يسأل جراً فليستقل أو ليستكثر )<sup>٣</sup> .

١ - أخرجه مسلم في صحيحه برقم ١٠٣٣ من حديث مالك بن أنس . .

٢ - أخرجه البخاري في صحيحه برقم ١٤٧٤ من حديث بن عمر .

٣ - أخرجه مسلم في صحيحه برقم ١٠٤٢ من حديث أبي هريرة .

\* وقوله : ( لأن يأخذ أحدكم حبله فيأتي بحزمة الحطب على ظهره فيبيعها فيكف الله بها وجهه خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه )<sup>١</sup> .

\* وقوله عليه الصلاة والسلام لقبيصة بن مخارق الهلالي : ( يا قبيصة إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة : رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسك ، ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش أو قال سداداً من عيش ، ورجل أصابته فاقة حتى يقوم ثلاثة من ذوي الحجا من قومه لقد أصابت فلاناً فاقة فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش أو قال سداداً من عيش ، فما سواهن من المسألة يا قبيصة سحتاً يأكلها صاحبها سحتاً )<sup>٢</sup> .

\* وقوله : ( لو تعلمون ما في المسألة ما مشى أحد إلى أحد يسأله شيئاً )<sup>٣</sup> .

من خلال هذه الأدلة وغيرها يتضح أن الإسلام قد ذم المسألة ؛ لما لها من أثر سلبي على التنمية الاقتصادية ، وحتى لا يركن العاطل إليها ، بل يتجه إلى الكسب والعمل المفيد ، إخراجاً لنفسه من دائرة العاطلين .

إن الإسلام يقاوم العاطلين القادرين على العمل ، ومع ذلك ينجحون إلى القعود ، ويستمرنون الراحة ، ويؤثرون أن يعيشوا عائلة على غيرهم تسولاً أو على حيلة الزكاة والصدقات التي يجمعونها ، وسيحاسبون علي مسلكهم هذا يوم القيامة .

١ - أخرجه البخاري في صحيحه برقم ١٤٧١ من حديث الزبير بن العوام .

٢ - أخرجه مسلم في صحيحه برقم / ١٠٤٤ من حديث قبيصة الهلالي ، والحمالة : هي المال الذي يتحملة الإنسان أي يستدينه ويدفعه في إصلاح ذات البين ، والقوام والسداد بمعنى واحد هو ما يغني عن الشيء وما تُسَدُّ به الحاجة ، والحجا : العقل انظر . شرح صحيح مسلم للإمام / النووي ٧ / ١٣٣ .

٣ - أخرجه النسائي في السنن الصغرى برقم ٢٥٨٥ من حديث عائذ بن عمرو .



ب - المواجهة العملية الإسلامية لظاهرة التسول :

تتمثل هذه المواجهة في عدة عناصر يتلخص أهمها في :

١ - منع الزكاة والصدقات والمعونات عن القادرين المتسولين : حيث إن منحها لهم يزيد من البطالة ، ويعطل القدرات الإنتاجية لأفراد المجتمع ، ويحد مما يمكن أن يحصل عليه مستحقوها الحقيقيون ) ، وفي ذلك يقول النبي صلى الله عليه وسلم :

( لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي )<sup>١</sup> .

فعلى أرباب الثراء والغنى التحقق من وصول ما يخرجونه من أموالهم

إلى من يستحقونه .

٢ - منعهم عن المسألة زجراً أو تعزيراً : وفي ذلك يقول الإمام الماوردي - رحمه الله - : ( وإذا تعرض للمسألة ذو جلد وقوة على العمل زجره ) أي المحتسب المعين من قبل ولي الأمر ) وأمره أن يتعرض للاحتراف بعمله ، فإن أقام على المسألة عزره حتى يقلع عنها )<sup>٢</sup> .

هذا فضلاً عن المواجهة الأدبية لهؤلاء العاطلين ، والتي تتمثل في احتقار المجتمع والدولة للعاطل بإرادته ، أو الذي يفضل مد يده استجداء على العمل والكفاح .

وفي قصة الصحابي الجليل عبد الرحمن بن عوف حينما آخى النبي صلى الله عليه وسلم بينه وبين سعد بن الربيع الأنصاري أعظم الدروس المفيدة في هذا المجال ، حيث كان سعد صاحب غنى ، فقال لعبد الرحمن : أقاسمك مالي نصفين وأزوجك ،

١ - ذكره ابن حجر في فتح الباري ٥ / ٩٦ ، وأخرجه ابن ماجه في سننه برقم ١٨٣٩

عن أبي هريرة ، وأبو داود في سننه ١٦٣٦ عن عبد الله بن عمرو .

٢ - الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢١٤ .

قال : بارك الله لك في أهلك ومالك ، دلوني على السوق ، فما رجع حتى استفضل أقطاً وسمناً ، فأتى به أهل منزله )<sup>١</sup> .

إنه يترفع عن أن يكون عبئاً على أخيه في الإسلام ، حتى ولو كان ذلك محبباً إلى نفس أخيه ، إنه يريد أن يكون يداً عاملة لا يداً خاملة .

٣ - قيمة العمل المناسب لكل عاطل قادر على العمل ، وهذا واجب الدولة الإسلامية نحو أبنائها ، فما ينبغي لراع مسؤول عن رعيته أن يقف مكتوف اليدين أمام القادرين العاطلين من المواطنين .

٤ - لقد علم الرسول صلى الله عليه وسلم أصحابه مبدئين جليين من مبادئ الإسلام هما :

المبدأ الأول : أن العمل هو أساس الكسب وأن على المسلم أن يمشي في مناكب الأرض ويتغنى من فضل الله ، فالعمل أفضل من تكفف الناس ، وإراقة ماء الوجه بالسؤال كما بين النبي صلى الله عليه وسلم في الأحاديث السابقة والمبدأ الثاني : أن الأصل في سؤال الناس وتكففهم هو الحرمة ، لما في ذلك من تعريض النفس للهوان والمذلة ، فلا يحل للمسلم أن يلجأ للسؤال إلا لحاجة تقهره على السؤال ، فإن سأل وعنده ما يغنيه كانت مسأله خوشاً في وجهه يوم القيامة كما بينت النصوص .

ثانياً : مشكلة البطالة وعلاجها في الإسلام :

لم يغفل الإسلام منذ بزوغ فجره عن تقديم حلول وعلاجات للمشكلات التي تقف في طريق تقدم أبناء الإسلام ، وتمنعه من المساهمة في بناء مجتمعه المسلم ، ومن هذه المشكلات البطالة ، ولقد اهتم الإسلام بعدة أمور من شأنها تعالج هذه المشكلة وتقضي عليها ، ويتمثل أهمها في الآتي :

١ - أخرجه البخاري برقم ٢٠٤٩ .

## أولاً: الزكاة علاج للبطالة:

- تعتبر الزكاة حق وليس منة أو تفضلاً من الأغنياء على الفقراء لأن أدائها ركن من الإسلام يجب أن يقيمه المسلم متى توفرت شروطه ، بل إن الأغنياء إذا لم يؤدوها عوقبوا على ذلك ، ويجب على ولي الأمر أن يحصلها منهم بالقوة إن أنكروها أو أبوا أن يؤدوها ، كما فعل أبو بكر الصديق رضي الله عنه عندما حارب مانعي الزكاة بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم.، والزكاة لها دور كبير فيما يلي :

- الزكاة تقوم بعملية إعادة توزيع للدخل وهذا يقلل من حدة التفاوت في الدخل مما يؤثر بشكل إيجابي على تقليل البطالة.

- تكمن وظيفة الزكاة الحقيقية في تمكين الفقير من إغناء نفسه بنفسه بحيث يكون له مصدر دخل ثابت يغنيه عن طلب المساعدة من الغير، فمن الممكن إعطاء العاطل القادر على العمل ما يمكنه من العمل أو يدربه على عمل لا يجيده يحترفه أو يعيش منه ، ومن الممكن أيضاً عن طريق الزكاة إقامة مشروعات جماعية كمصانع أو متاجر أو مؤسسات تعمل على خلق فرص عمل لهؤلاء العاطلين عن العمل .

## ثانياً: الدعوة إلى تعلم الحرف والمشاريع الصغيرة وإدارتها :

عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - أن رجلاً من الأنصار أتى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله فقال " :أما في بيتك شيء؟" قال بلى جلس نلبس بعضه ونبسط بعضه وقعب نشرب فيه من الماء، قال: "انتني بهما" قال: فأتاه بهما، فأخذهما رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده، وقال: "من يشتري هذين؟" قال رجل أنا آخذهما بدرهم، قال: "من يزيد على درهم؟" مرتين أو ثلاثاً قال رجل: " أنا آخذهما بدرهمين" فأعطاهما إياه، وأخذ الدرهمين فأعطاهما الأنصاري، وقال: "اشتر بأحدهما طعاماً فانبذه إلى أهلك، واشتر بالآخر قدوماً فأتني به" فأتاه به فشد فيه رسول الله

صلى الله عليه وسلم عوداً بيده، ثم قال له: "اذهب فاحتطب وبيع ولا أرينك خمسة عشر يوماً" فذهب الرجل يحتطب ويبيع فجاء وقد أصاب عشرة دراهم فاشترى ببعضها ثوباً وببعضها طعاماً، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "هذا خير لك من أن تجيء المسألة بنكتة في وجهك يوم القيامة ، إن المسألة لا تصلح إلا لثلاثة لذي فقر مدقع ، أو لذي غرم مفظع ، أو لذي دم موجع " ١ .

استخدم رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث علاجات ناجحة لمشكلة البطالة، سبق بها الإسلام كل النظم التي لم تعرفها البشرية إلا بعد قرون طويلة من ظهور الإسلام ، ويمكن الاستفادة منها في علاج مشكلة البطالة في المجتمعات الإسلامية من خلال القيام بالآتي :

١ - الاهتمام بتدريب العمالة العاطلة على طرق جديدة ومهارات يستطيعون بعدها الاعتماد على أنفسهم ، والتركيز على المهن التي تحتاج إلى الأساليب الفنية والتكنولوجية لمراعاة روح العصر الحالي.

٢ - مساعدة العاطلين عن العمل على القيام بمشروعات خاصة بهم كما فعل عليه الصلاة والسلام وذلك بتوفير رؤوس الأموال لهم سواء عن طريق أموال الزكاة أو القروض الحسنة ومساعدتهم في تصريف منتجاتهم، وتزويدهم بالخامات بأسعار مناسبة لضمان سير عملهم.

٣ - الاعتماد على وسائل الإعلام من إذاعات وأجهزة مرئية وصحف ومجلات لتوضيح أن الحرفة عمل شريف لا ينتقص من قيمة العامل بها بل تجعله يشعر بأنه إنسان له قيمة ووجود في الحياة ويساهم في بناء المجتمع.

٤ - العمل على إمداد الشباب بالآلات والمعدات اللازمة وتوفير مستلزمات الإنتاج لهم في الوقت المناسب والسعر المناسب.

١ - أخرجه أبو داود في سننه ٢ / ١٢٤ عن أنس بن مالك .



٥ - المساعدة في تسويق منتجاتهم إذا كانت مشاريع إنتاجية .

٦ - ضرورة العمل على تعزيز وتنمية روح المبادرة وتنشئة الشباب على تحمل مخاطر إنشاء مشروعات جديدة خاصة بهم، وتعلمهم حرف واكتسابهم لمهارات جديدة، والبعد عن العشوائية والعفوية التي تحيط بهم، ويتطلب ذلك توفر نظام تعليمي قادر على تنمية هذه الروح لدى الشباب، وتوفير له المكونات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والنفسية التي تتطلبها ممارسة الأعمال الحرة، وإقامة المشاريع الصغيرة وإدارتها بنجاح، وهو ما يسمى بالتنمية الذاتية وتنمية القدرات لدى الإنسان.

ولتوضيح مدى أهمية ما فعله الرسول صلى الله عليه وسلم مع هذا الرجل وكيف أنه وجهه للاعتماد على نفسه يلاحظ أن الدول المتقدمة تعتمد وبشكل أساسي على المشاريع الصغيرة .

### ثالثاً: الوقف الخيري:

لقد حثت السنة النبوية على الوقف وشجعت على ذلك ، فقد روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم - قال : " إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له "١ .

وقد فسر العلماء الصدقة الجارية بالوقف ، أي أن الأغنياء في المجتمع وميسوري الحال إذا أوقفوا أراضيهم أو مبانهم لاستثمارها من قبل العاطلين عن العمل فإنه يساهم في التنمية الاقتصادية للبلد ، وخلق فرص عمل لهم.

### رابعاً: الدعوة إلى العمل الصالح وترك التواكل:

المسلم في المجتمع الإسلامي مطلوب منه أن يعمل ، ومأمور أن يمشي في مناكب الأرض ليكسب مالا يسد به حاجاته ، ويحفظ به ماء وجهه ، ويكون عزيز النفس ، عفيف الطبع، والأحاديث الواردة في فضل العمل وأهميته كثيرة سبقت الإشارة إلى بعضها :

### خامساً: الحث على القرض الحسن :

يقول رسول الله " صلى الله عليه وسلم " ما من مسلم يقرض مسلماً قرضاً مرتين إلا كانت كصدقتها مرة " ١ .

وهكذا انخفاض نسبة البطالة يجعل المجتمع محتاجاً إلى تمويل المشروعات الصغيرة فهنا يجب التركيز على تقديم القروض الحسنة من المصارف الإسلامية ومؤسسات الإقراض الإسلامية والبعد عن القروض بأسعار فائدة الربا .

### سادساً: الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة في المجتمعات الإسلامية :

أي عملية إنتاجية لكي تنجح تحتاج إلى ستة موارد أساسية يطلق عليها عناصر الإنتاج ، وهي تتمثل في :

( المال والأيدي العاملة والسوق والآلات والمعدات والإدارة السليمة ) .

هذه العناصر موجودة في المجتمعات الإسلامية ، فيلزم استغلالها لمكافحة

البطالة ، قال تعالى:

﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفَلَكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ . وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ . وَأَنَا كُنتُ مِنْ كُلِّ

١- رواه ابن ماجه عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، والصحيح

أنه موقوف على ابن مسعود .. انظر نيل الأوطار للشوكاني ٥ / ٢٤٣ .

١ - ذكره ابن حجر في فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٩ / ٦٩ ، وأخرجه البيهقي في

السنن ٢ / ٣٩٢ .

مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ [ سورة إبراهيم الآيات ٣٢ : ٣٤ ]. والاستخدام السيئ لهذه الموارد سبب رئيسي في انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي ومن ثم انخفاض مستوى التشغيل في المجتمعات الإسلامية وبالتالي زيادة البطالة .

**سابعاً :** موافقة وملائمة فلسفة التعليم العالي في الجامعات والمعاهد الإسلامية مع سوق العمل :

ويتم ذلك بفتح التخصصات التي يحتاج لها سوق العمل في المجتمعات الإسلامية، والبعد عن التخصصات التي بها ارتفاع في نسبة العاطلين عن العمل، والمقصود بذلك التخصصات الدنيوية وليست التخصصات الدينية.

**ثامناً :** حث رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال للقيام بمسئولياتهم تجاه المجتمعات الإسلامية :

يحث الدين الإسلامي على رجال الأعمال وغيرهم من العمل على محاصرة البطالة من جميع جوانبها بأي أسلوب يرونه ملائماً يسهم بفاعلية في القضاء على هذه الظاهرة الخطيرة، التي يؤدي إلى انحرافات الشباب من الخرجين. وهذا الأمر ليس تبرعاً منهم بل هو من باب أداء فريضة دينية معروفة في الإسلام. استناداً لقوله تعالى :

( وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ) [ سورة المائدة الآية : ٢ ] .

**تاسعاً :** التشجيع على استثمار الأموال وعدم تكديسها في البنوك :  
حبس المال وكرهه دون الاستفادة منه واستثماره في الوجوه النافعة، يخالف

تعاليم الإسلام السمحة. قال تعالى :

( وَالَّذِينَ يَكْتَرُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ . يَوْمَ يُخْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَيُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْتَرُونَ .. ) [ التوبة ٣٤ ، ٣٥٦ ] ، وذلك لأن استثمار الأموال يؤدي إلى توفير فرص عمل جديدة



للشباب، ويساهم على تحقيق التنمية بكافة أشكالها. ومن ثم النهوض بالأمة الإسلامية.

وهكذا .. هذا المنهج الواضح جاء به الإسلام لمعالجة هذه المشكلة الخطيرة التي تقلق مضاجع المجتمعات في العصر الحاضر.

كما أن هناك مشاكل اقتصادية أخرى وضع الإسلام أسسا لعلاجها كمشكلة الفقر، وانتشار السرقة، والتطفيف في المكيال والميزان .. وغير ذلك إلا أننا نكتفى بما ذكرناه كمثال للمنهج الإسلامي الحكيم في مواجهة المشاكل الاقتصادية وغيرها.

## الخاتمة

يمكن أن نستبسط هنا أهم النتائج والفوائد التي وصلنا بها في هذا البحث في تلك النقاط :

١ - الإسلام يؤمن بالملكية الخاصة، والملكية العامة، وملكية الدولة. ويخصص لكل واحد من هذه الأشكال الثلاثة للملكية حقلا خاصا تعمل فيه، ولا يعتبر شيئا منها شذوذا واستثناء، أو علاجاً مؤقتاً اقتضته الظروف.

٢ - كفلت الشريعة في مصادرها العامة، النص على المنع عن مجموعة من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، التي تعوق - في نظر الإسلام - تحقيق المثل والقيم التي يتبناها.

٣ - إن الاقتصاد الإسلامي، لا يحرم ولا يبيح إلا درءاً لمفسدة أو جلباً لمصلحة عامة أو خاصة.

و من هنا نجد ان " العقيدة والأخلاق " من أهم الاسس الاقتصادية في الإسلام.

٤ - يهدف الإسلام في نظامه الاقتصادي إلى توفير مستوى ملائم من المعيشة لكل إنسان، وهو ما يعرف في الفقه الإسلامي "بتوفير حد الكفاية"، ولهذا فرض الإسلام موارد معينة كالزكاة، فإنما تسهم في تحقيق الكفاية المعيشية للذين لا يقدررون على كفاية أنفسهم.

٥ - يقوم النظام الاقتصادي الإسلامي ومؤسساته المالية على مجموعة من القواعد التي تحقق له الأمن والأمان والاستقرار وتقليل المخاطر.

٦ - إن التكافل الاقتصادي بين المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها ضرورة شرعية، ومن لم يقم بتحقيقه عملياً فهو آثم ويسأل يوم القيامة أمام الله سبحانه وتعالى.



- ٧ - يجب أن يكون الانفاق في مجال الطيبات ولا يجوز الانفاق في مجال الخبائث، وكل إنفاق يحقق مقاصد الشريعة الإسلامية ويساهم في حفظ الدين والنفس والعقل والعرض والمال فهو طيب.
- ٨ - يجب علينا أن ننمي عند الأولاد منذ الصغر الأخلاق الفاضلة، ونبرز لهم آثارها الاقتصادية على سلوكهم، ومن هذه القيم: الصدق والأمانة، والاعتدال والقناعة، والوفاء وحسن المعاملة، والسماحة والبشاشة وطلاقة الوجه<sup>١</sup>.
- أسأل الله تعالى أن يمن علينا برزق حلال طيب مبارك، وأن يجعلنا من الخاملين الشاكرين إنه نعم المولى ونعم النصير.

١ - انظر كيف عالج الإسلام البطالة . د . زيد محمد الرماني ص ٣٧ ، ٣٨ . دار الجمهورية للصحافة . ومشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام . د . يوسف القرضاوى ص ٤٧ . مكتبة وهبة . القاهرة .

## أهم المراجع

- القرآن الكريم كلام الله رب العالمين .
- أبحاث في الاقتصاد د . محمد فاروق النبهان ط مؤسسة الرسالة .
- أحكام القرآن للجصاص ، دار إحياء التراث العربي .
- الأحكام السلطانية للماوردي ط ١ دار الكتب العلمية .
- الإسلام والتحدى الاقتصادي . محمد عمر شابرا . ط المعهد العالمي للفكر الإسلامي والمعهد العربي للدراسات المالية المصرفية ط . ١٩٩٦ م .
- أصول الاقتصاد الإسلامي د . عبد الحميد البعلبي ط دار الراوي ، السعودية ، ط ١ ، ٢٠٠٠ م
- الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم د . غسان محمود إبراهيم ، د .. منذر القحف . ط دار الفكر .
- الاقتصاد الإسلامي د محمد عبد المنعم خفاجي . ط . دار الجليل ١٩٩٠ م .
- الاقتصاد الإسلامي - مقوماته ومناهجه . د . إبراهيم دسوقي أباطة . دار لسان العرب / لبنان / منشورات يوسف خياط
- الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة للسالوسي ط دار الفكر . بيروت .
- الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف . عبد الله عبد المحسن الطريقي . مؤسسة الجريسي بالرياض .
- إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم . ط مكتبة الكتب .
- الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام . تحقيق وتعليق محمد خليل هراس . بيروت . دار الكتب العلمية ١٩٨٦ م .
- الأدب المفرد للبخاري تحقيق سمير الزهيري . مكتبة المجلس .



- بدائع الصنائع للكاساني ط دار الكتب العلمية .
- التعريفات للجرجاني وهو معجم من معاجم التراث العربي ط دار الكتب القاهرة .
- الحسبة لابن تيمية ط دار الوفاء ط ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م .
- سنن أبي داود . دار المطابع المحمدية ١٣٤٦ هـ .
- سنن الترمذي ط دار عالم الكتب .
- سنن ابن ماجه ط دار عالم الكتب .
- سنن النسائي ط دار عالم الكتب .
- شرح صحيح مسلم للإمام النووي ط الحلبي .
- صحيح البخارى الطبعة السلفية .
- صحيح مسلم الطبعة السلفية .
- الطرق الحكمية لابن القيم مكتبة المجلس ط ١٩٨٥ م .
- علم الاقتصاد ونظرياته د . طارق الحجاج . دار صفان للنشر والتوزيع .
- فتح الباري بشرح صحيح البخارى لابن حجر العسقلاني .
- فقه السنة . السيد سابق ط دار الفتح للإعلام العربي .
- الفتاوى الكبرى لابن تيمية ط المكتب الإسلامى بيروت ط ١٩٧٧ م .
- كيف عالج الإسلام البطالة.. د . زيد محمد الرماني . دار الجمهورية للصحافة .
- مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام د . يوسف القرضاوى . مكتبة وهبة القاهرة .
- مشكل الآثار للطحاوى ط مؤسسة الرسالة .
- المبادئ الاقتصادية فى الإسلام د على عبد الرسول . ط دار الفكر العربى .

- مجمع الزوائد للهيتمى دار الكتاب العربى ط ١٤٠٣ هـ .
- المغنى لابن قدامة ط دار الملك بن عبد العزيز .
- من التراث الاقتصادى للمسلمين . د . رفعت العوضى .
- مناهج الباحثين فى الاقتصاد الإسلامى د . محمد بن عبد الرحمن الجليل . ط . شركة العيكان للطباعة والنشر .
- مفهوم الاقتصاد فى الإسلام د . محمود الخالدى . مكتبة الرسالة الحديثة سنة ١٩٨٦ م .
- المدخل إلى النظرية الاقتصادية فى المنهج الإسلامى . د . أحمد النجار .
- المسند للإمام أحمد تحقيق أحمد شاكر ط دار الحديث .
- المستدرك للحاكم ط مكتبة الأميرية .
- المصنف لابن أبى شيبه ط الايمان ١٩٩٤ م .
- المصنف لعبد الرزاق ط المكتب الإسلامى ١٩٧٠ م .
- النظام الاقتصادى فى الإسلام للعبد الكريم والعسأل .
- نيل الأوطار للشوكاني الطبعة العثمانية المصرية بالقاهرة ط ١٩٩٣ م .



## فهرس الموضوعات

- المقدمة ٣
- المبحث الأول : مفهوم الاقتصاد الإسلامى وأركانه الرئيسية . ٦
- مفهوم علم الاقتصاد بوجه عام . ٦
- مفهوم علم الاقتصاد فى الإسلام . ٧
- أركان النظام الاقتصادى فى الإسلام . ٧
- مبدأ الملكية المزدوجة . ٩
- الحرية الاقتصادية المقيدة . ١٥
- التكافل الاجتماعى . ١٩
- تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية . ٢٠
- المبحث الثانى : أسس الاقتصاد الإسلامى وأهدافه . ٢١
- الأسس العامة للاقتصاد الإسلامى . ٢١
- أهداف النظام الاقتصادى الإسلامى . ٢٥
- المبحث الثالث : دور أسس النظام الاقتصادى الإسلامى فى تحقيق الأمن فى المجتمع . ٢٨
- ضوابط الأمن والاستقرار فى الاقتصاد الإسلامى . ٢٨
- تحقيق التكافل الاقتصادى فى الإسلام . ٢٩
- الإصلاح الاقتصادى الأسرى . ٣٢
- المبحث الرابع : مشاكل اقتصادية وعلاجها فى الإسلام . ٣٦
- مشكلة التسول وعلاجها فى الإسلام . ٣٦

- المواجهة النظرية الإسلامية للتسول . ٣٦
- المواجهة العملية الإسلامية للتسول . ٣٨
- مشكلة البطالة وعلاجها فى الإسلام . ٣٩
- الخاتمة . ٤٧
- فهرس لأهم المراجع . ٤٩
- فهرس الموضوعات . ٥٢